الدكتور مصطفى بوتجة
محام بهيئة المحامين بطنجة وأستاذ زائر
رئيس المركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال

قانون الأعمال

الضمانات المنقولة

بين مدونة التجارة وقانون الالتزامات والعقود

دراسة عملية لمقتضيات القانون رقم 18.21 المتعلق بالضمانات المنقولة والعمليات المعتبرة في حكمها ونصوصه التنظيمية

الطبعة الأولى
المركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال

الفهرس :

مقدمة 3

الباب الأول : من الرهن الحيازي الى الرهن بدون حيازة..... 11

الفصل الأول : الرهن بين مدونة التجارة وق ل ع 15

الفرع الأول : ماهية الرهن الحيازي والرهن دون حيازة..... 15

المبحث الأول : التمييز بين الرهن الحيازي والرهن دون حيازة والوعد بالرهن 16

المطلب الاول : الرهن الحيازي للمنقول بين ق ل ع ومدونة التجارة..... 16

المطلب الثاني : الرهن بدون حيازة للمنقول بين ق ل ع ومدونة التجارة..... 18

المطلب الثالث : الوعد بالرهن 18

المبحث الثاني : أنواع الرهن الحيازي من حيث المحل 19

المطلب الأول : الرهن الحيازي العقاري..... 19

المطلب الثاني : الرهن المنصب على المنقول 21

المطلب الثالث : الرهن المنصب على الحقوق المعنوية..... 21

المبحث الثالث : خصائص الرهن الحيازي والرهن دون حيازة 22

المطلب الأول : عقد الرهن الحيازي والرهن دون حيازة عقد شكلي 22

المطلب الثاني : الرهن الحيازي حق عيني تبعي دون الرهن دون حيازة..... 23

المطلب الثالث : تسمية مبدأ عدم قابلية الرهن للتجزئة 24

الفرع الثاني : الشروط العامة للرهن الحيازي والرهن دون حيازة..................25

المبحث الاول : الشروط الموضوعية 25

المطلب الاول : من حيث الاطراف 25

الفقرة الاولى : الأهلية 25

الفقرة الثانية : تعدد الدائنين المرتهنين 26

المطلب الثاني : محل الرهن 26

الفقرة الأولى : من حيث المال المرهون 26

الفقرة الثانية : من حيث الالتزام المضمون 28

المبحث الثاني : الشروط الشكلية لعقد الرهن وبياناته الإلزامية 28

المطلب الاول : شرط كتابة عقد الرهن 29

المطلب الثاني : البيانات الالزامية لعقد الرهن الحيازي والرهن دون حيازة 29

الفقرة الأولى: هوية كل من الراهن والدائن المرتهن 29

الفقرة الثانية: مبلغ الدين المضمون 29

الفقرة الثالثة: العقد المنشئ للدين موضوع الرهن...29

الفقرة الرابعة: وصف الشيء محل الرهن الحيازي أو الرهن بدون حيازة................30

المطلب الثالث : تسليم الشيء المرهون شرط صحة الرهن الحيازي 31

الفصل الثاني : اثار عقد الرهن وانقضائه 33

الفرع الأول : اثار عقد الرهن 33

المبحث الاول : حقوق والتزامات الدائن المرتهن 33

المطلب الاول : حقوق الدائن المرتهن 33

الفقرة الاولى : حق التتبع والاسترداد 33

الفقرة الثانية: حلول الآجال حال تعيب وهلاك المرهون 35

الفقرة الثالثة : الحق في الحبس 35

الفقرة الرابعة : الحق في التعرض على الحجز والبيع 37

المطلب الثاني : التزامات الدائن 38

الفقرة الأولى : حراسة وحفظ الشيء المرهون 38

الفقرة الثانية : الامتناع عن التصرف في الشيء المرهون 39

الفقرة الثالثة : الالتزام برد الشيء المرهون 40

المبحث الثاني : حقوق والتزامات الراهن 40

المطلب الاول : حقوق الراهن 40

الفقرة الأولى : الحق في تفويت الشيء المرهون 41

الفقرة الثانية : الحق في إيقاع رهن ثان 41

الفقرة الثالثة : الحق في رفع اليد كليا أو جزئيا........................ 42

المطلب الثاني :التزامات الراهن 42

الفقرة الأولى : عدم التسبب في انقاص قيمة المرهون 42

الفقرة الثانية : التزام الراهن بأداء النفقات والمصروفات 42

الفرع الثاني : بطلان الرهن الحيازي والرهن بدون حيازة وانقضاؤه........................ 44

المبحث الاول : بطلان الرهن وانقضاؤه بصفة تبعية 44

المطلب الأول : بطلان الرهن بصفة تبعية........................ 44

المطلب الثاني: انقضاء الرهن بصفة تبعية 46

المبحث الثاني: انقضاء الرهن بصفة اصلية 46

المطلب الأول : تنازل الدائن وهلاك المرهون واتحاد الذمة 46

الفقرة الأولى : تنازل الدائن المرتهن عن الرهن 46
الفقرة الثانية : هلاك الشيء المرهون هلاكا كليا 46
الفقرة الثالثة : انعدام الذمة 47
المطلب الثاني : انقضاء الأجل والفسخ وتحقيق الرهن 47
الفقرة الأولى : فسخ حق الراهن 47
الفقرة الثانية : انقضاء أجل الرهن، أو تحقق الشرط الفاسخ 48
الفقرة الثالثة : اشتراط عدم انتقال الرهن مع حوالة الحق 48
الفقرة الرابعة : تحقيق الرهن 49
الباب الثاني : الضمانات المنقولة حسب اصنافها 51
الفصل الأول: الضمانات المنصبة على الأصل التجاري 54
الفرع الأول: امتياز البائع 55
المبحث الأول : الشروط الموضوعية لامتياز البائع 55
المطلب الأول : النطاق الموضوعي للامتياز 55
المطلب الثاني : تضمين عقد البيع أثمان متميزة 55
المبحث الثاني : الشروط الشكلية لامتياز البائع 55
المطلب الأول : شرط كتابة العقد وبياناته 56
الفقرة الأولى : شرط كتابة عقد بيع الأصل التجاري 56
الفقرة الثانية : عقد بيع الأصل التجاري والبيانات اللازمة 60
الفقرة الثالثة : إيداع ثمن البيع لدى جهة مؤهلة قانونا للاحتفاظ بالودائع 62
الفقرة الرابعة : تسجيل عقد البيع 63

الفقرة الخامسة : الإيداع والتقييد والشهر القانوني 64
المطلب الثاني : تقييد امتياز البائع في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة 67
المطلب الثالث : آجال التقييد وبطلان الامتياز 67
المطلب الرابع : آثار تقييد امتياز البائع 68
الفقرة الأولى : حق الأولوية 68
الفقرة الثانية : حق التتبع 69
المبحث الثالث : دعوى الفسخ 71
المطلب الأول : شروط وآجال قيام دعوى الفسخ 71
الفقرة الأولى : شروط دعوى الفسخ 71
الفقرة الثانية : آجال تقديم دعوى الفسخ 73
المطلب الثاني : آثار دعوى الفسخ 73
الفرع الثاني : رهن الأصل التجاري 74
المبحث الأول : شروط رهن الأصل التجاري 75
المطلب الأول : الشروط الموضوعية لرهن الأصل التجاري 75
الفقرة الأولى : الشروط الموضوعية المتعلقة بالمدين الراهن 75
الفقرة الثانية :الشروط الموضوعية المتعلقة بمحل الرهن 76
المطلب الثاني : الشروط الشكلية لرهن الأصل التجاري 78
الفقرة الأولى : شرط الكتابة 78
الفقرة الثانية : وجوب تضمين عقد الرهن لبيانات محددة 79
الفقرة الثالثة : التقييد في السجل الوطني للضمانات المنقولة 81

المبحث الثاني : آثار رهن الأصل التجاري 83
المطلب الأول : آثار الرهن بالنسبة للمدين الراهن والدائن المرتهن 83
الفقرة الأولى : بالنسبة للمدين الراهن 83
الفقرة الثانية : بالنسبة الدائن المرتهن 84
المطلب الثاني : آثار الرهن بالنسبة للغير 87
الفقرة الأولى : آثار رهن الأصل التجاري بالنسبة للدائنين العاديين 87
الفقرة الثانية : آثار رهن الأصل التجاري بالنسبة لمكري العقار المستغل فيه الأصل التجاري 88
الفصل الثاني : رهن أدوات ومعدات التجهيز ورهن المنتوجات 89
الفرع الاول : رهن أدوات ومعدات التجهيز 89
المبحث الأول : شروط رهن أدوات ومعدات التجهيز 90
المطلب الأول : الشروط الموضوعية 90
الفقرة الأولى : الديون المرهونة 90
الفقرة الثانية : محل الرهن 90
المطلب الثاني : الشروط الشكلية 90
الفقرة الأولى : شروط عقد الرهن 90
الفقرة الثانية : التقييد وتجديده 91
المبحث الثاني : آثار رهن أدوات ومعدات التجهيز 91
المطلب الأول : الآثار بالنسبة للمدين الراهن 92
الفقرة الأولى : المحافظة على الأدوات والمعدات المرهونة 92
الفقرة الثانية : إعلام الدائن المرتهن بنقل المعدات والأدوات المرهونة 92

الفقرة الثالثة : الحصول على إذن قبل البيع بالتراضي 92
المطلب الثاني: آثار رهن أدوات ومعدات التجهيز بالنسبة للدائن المرتهن 93
الفقرة الأولى : حق الافضلية 93
الفقرة الثانية : حق التتبع 93
المبحث الثالث : التنفيذ وتحقيق الرهن 94
المطلب الأول : حلول أجل الديون 94
المطلب الثاني : تحقيق رهن أدوات ومعدات التجهيز 94
الفقرة الأولى : تحقيق الرهن على معدات أو أدوات مخصصة لاستعمال صناعي 95
الفقرة الثانية : تحقيق الرهن على معدات أو أدوات مخصصة لاستعمال فلاحي 95
الفقرة الثالثة : تحقيق الرهن مع عناصر أخرى للأصل التجاري 96
الفرع الثاني: رهن المنتجات والمواد 96
المبحث الأول : شروط رهن المنتجات والمواد 97
المطلب الأول : عقد رهن المنتجات والمواد 97
المطلب الثاني : تقييد عقد رهن المنتجات والمواد 97
المبحث الثاني : اثار رهن المنتجات والمواد 98
المطلب الأول: الأثار بالنسبة للمقترض 98
المطلب الثاني : الأثار بالنسبة للمقرض 98
الفصل الثالث : الضمانات المتعلقة بالعمليات المالية والبنكية 100
الفرع الأول : رهن الحسابات البنكية ورهن الديون 100
المبحث الأول : رهن الحسابات البنكية 101
المطلب الأول : شروط رهن الحسابات البنكية 101

المطلب الثاني : آثار رهن الحسابات البنكية 101

المبحث الثاني : رهن الديون 102

المطلب الأول : وعاء وشروط عقد الرهن 103

الفقرة الأولى : وعاء الرهن 103

الفقرة الثانية : شروط عقد الرهن 103

المطلب الثاني : آثار رهن الدين 104

الفرع الثاني : رهن حسابات السندات 105

المبحث الاول : شروط رهن حسابات السندات 105

المطلب الاول : وعاء الرهن 105

المطلب الثاني : عقد الرهن وبياناته 105

المبحث الثاني : آثار رهن حسابات السندات 106

المطلب الاول : الآثار بالنسبة للدائن المرتهن 106

المطلب الثاني : الآثار بالنسبة للراهن 106

المطلب الثالث : بالنسبة للمؤسسة البنكية الماسكة لحساب السندات 106

الباب الثالث : العمليات المعتبرة في حكم الضمانات 107

الفصل الأول : العمليات المتعلقة بحوالة الحق او الدين وحوالة الديون المهنية وشراء الفاتورات 111

الفرع الأول : العمليات المتعلقة بحوالة الحق او الدين 111

المبحث الاول : شروط وآثار حوالة الحقوق أو الديون 112

المطلب الاول : شروط حوالة الحقوق أو الديون 112

المطلب الثاني : آثار حوالة الحقوق أو الديون 114

المبحث الثاني : الحوالة المقدمة على سبيل الضمان 117

المطلب الأول : شروط الاحتجاج بالحوالة المقدمة على سبيل الضمان............ 117

المطلب الثاني : حق الأفضلية في حالة حوالة نفس الدين لشخصين............ 118

الفرع الثاني : حوالة الديون المهنية وشراء الفاتورات 118

المبحث الأول : حوالة الديون المهنية 119

المطلب الأول : تنظيم وآثار حوالة الديون المهنية 119

الفقرة الأولى : تنظيم حوالة الديون المهنية............ 119

الفقرة الثانية : الآثار والاحتجاج في مواجهة الغير............ 121

المطلب الثاني : حوالة الديون المهنية المقدمة على سبيل الضمان 121

المبحث الثاني : شراء الفاتورات............ 122

المطلب الأول : الطبيعة القانونية لعقد شراء الفاتورات............ 122

المطلب الثاني : التقييد بالسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة............ 123

الفصل الثاني : بيع المنقول مع شرط الاحتفاظ بالملكية والائتمان الايجاري المنقول 124

الفرع الأول : البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية 125

المبحث الأول: خصائص شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان وطبيعته القانونية 126

المطلب الأول : تعريف وخصائص شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان............ 126

الفقرة الأولى : تعريف شرط الملكية على سبيل الضمان ونطاق إعماله 126

الفقرة الثانية : خصائص شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان وتمييزه 128

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لشرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان 129

الفقرة الأولى : شرط الاحتفاظ بالملكية بين الضمان والتأمين 130

الفقرة الثانية : شرط الاحتفاظ بالملكية بين الشرط والأجل 130

المبحث الثاني : شروط وآثار شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان........................131

المطلب الأول : شروط شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان........................131

الفقرة الأولى : شرط الكتابة 132

الفقرة الثانية : إشهار شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان........................132

المطلب الثاني : آثار شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان........................134

الفقرة الأولى : تحديد نطاق ممارسة حق الملكية 134

الفقرة الثانية : أحكام قيام المشتري ببيع الشيء المنقول 134

الفقرة الثالثة : الانقضاء الجزئي لشرط الاحتفاظ بملكية الأشياء........................135

الفقرة الرابعة : استرجاع البائع للشيء المنقول........................135

الفرع الثاني : عمليات الائتمان الايجاري على المنقول........................136

المبحث الأول : خصائص عقد الائتمان الايجاري وطبيعته القانونية........................136

المطلب الأول : تعريف وخصائص الائتمان الايجاري 137

الفقرة الأولى : تعريف عقد الائتمان الايجاري 137

الفقرة الثانية : تمييز عقد الائتمان الايجاري عن بعض العقود المشابهة 140

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لعقد الائتمان الايجاري 144

الفقرة الأولى : الاختلاف الفقهي في تحديد الطبيعة القانونية لعقد الائتمان الايجاري........................144

الفقرة الثانية : الطبيعة الخاصة لعقد الائتمان الإيجاري........................144

المبحث الثاني : الأشكال المختلفة لعقد الائتمان الايجاري وشروطه 145

المطلب الأول : خصوصية الائتمان الايجاري للأصول التجارية 145
الفقرة الأولى : تعدد أنواع وأشكال عقد الائتمان الايجاري 145
الفقرة الثانية : الائتمان الايجاري المنصب على الأصول التجارية 147
المطلب الثاني : شروط عقود الائتمان الايجاري 149
الفقرة الأولى : التنصيص عقدا على شروط التجديد والفسخ والتسوية الودية 149
الفقرة الثانية : شهر عمليات الائتمان الإيجاري 151
المبحث الثالث : أثار عقد الائتمان الايجاري 152
المطلب الأول : عدم تنفيذ المكتري لالتزاماته واستنفاذ الوسائل الودية 152
الفقرة الأولى : عدم تنفيذ المكتري لالتزاماته 153
الفقرة الثانية : وجوب استنفاذ الوسائل الودية لإنهاء النزاع 154
المطلب الثاني : اختصاص رئيس المحكمة بإرجاع العقار بعد معاينة واقعة عدم الأداء 155
الفقرة الأولى : اختصاص رئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات بالإرجاع 155
الفقرة الثانية : الأمر القضائي بإرجاع العقار بعد معاينة واقعة عدم الأداء 155
الباب الرابع : البات تفعيل الضمانات وتحقيقها 159
الفصل الاول: البات تفعيل انشاء الضمانات وتنفيذها 163
الفرع الأول : السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة 163
المبحث الأول : التوجه الدولي نحو التنظيم القانوني للسجل الالكتروني 163
المطلب الأول : التنظيم القانوني للسجل الالكتروني في التجارب المقارنة 164
المطلب الثاني : التنظيم القانوني للسجل الالكتروني في التجربة المغربية 167

المبحث الثاني: تدبير وإدارة السجل الوطني الالكتروني للضمانات المنقولة 169

المطلب الأول : المنصة الكترونية لإيواء السجل الوطني الالكتروني للضمانات المنقولة 170

المطلب الثاني : تدبير السجل الوطني الالكتروني للضمانات المنقولة 171

المبحث الثالث : إشهار الضمانات المنقولة والعمليات التي تدخل في حكمها 173

المطلب الأول : الضمانات الخاضعة للإشهار 173

الفقرة الأولى : العمليات المتعلقة بالرهون بدون حيازة والضمانات المنقولة.......... 173

الفقرة الثانية : العمليات التي تدخل في حكم الضمانات المنقولة........................ 174

المطلب الثاني : التقييدات والتقييدات التعديلية والتشطيبات.............................. 175

الفقرة الأولى : تقييد الإشعارات 175

الفقرة الثانية : التقييدات اللاحقة أو التعديلية 176

الفقرة الثالثة : تقييد إشعار بتوجيه إنذار من أجل تحقيق الضمانة 177

الفقرة الرابعة : تقييد الإشعارات المتعلقة بالتشطيبات................................... 178

الفقرة الخامسة : العمليات المتعلقة بالوعد بالرهن... 179

المطلب الثالث : الأشخاص المؤهلة لإجراء عمليات الاشهار 180

الفرع الثاني : وكيل الضمانات 181

المبحث الأول : وكيل الضمانات في التشريع المغربي والمقارن 181

المطلب الأول : وكيل الضمانات في التشريع الفرنسي 182

المطلب الثاني : وكيل الضمانات في التشريع المغربي 184

المبحث الثاني : النظام القانوني لوكيل الضمانات في التشريع المغربي 184

المطلب الأول : اخضاع عقد وكالة الضمانات لأحكام عقد الوكالة 185

المطلب الأول : البيع بالتراضي والبيع القضائي لواحد أو أكثر من عناصر الأصل التجاري المثقل بتقييدات 218

الفقرة الأولى : البيع بالتراضي لواحد أو أكثر من العناصر التي يتكون منها الأصل التجاري المثقل بتقييدات 219

الفقرة الثانية : البيع القضائي لواحد أو أكثر من العناصر التي يتكون منها الأصل التجاري 221

الفقرة الثالثة : إخطار الدائنين المقيدين.. 221

الفقرة الرابعة : استثناء الحق في الكراء من البيع لواحد أو أكثر من عناصر الأصل التجاري 222

المطلب الثاني : تقديم الدائن المقيد لطلب البيع الإجمالي للأصل التجاري.............. 222

الفرع الثالث : إشكالات ترتيب الدائنين أصحاب الضمانات 223

المبحث الأول : تأثير نظام الامتيازات على ترتيب الدائنين 224

المطلب الأول : الامتياز بموجب ق ل ع.. 224

الفقرة الأولى : الامتيازات العامة 225

الفقرة الثانية : الامتيازات الخاصة 228

المطلب الثاني : الامتيازات العامة والخاصة بموجب النصوص الخاصة 230

الفقرة الأولى : الامتيازات العامة بموجب النصوص الخاصة 230

الفقرة الثانية : الامتيازات الخاصة بموجب النصوص القانونية الخاصة 235

المبحث الثاني : تزاحم الدائنين المقيدين والممتازين 239

المطلب الأول: تزاحم الدائنين المقيدين مع الدائنين الممتازين 239

الفقرة الأولى : امتياز المصاريف القضائية 240

الفقرة الثانية : امتياز أجور العمال 240

الفقرة الثالثة : امتياز الديون العمومية 241

الفقرة الرابعة : امتياز ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 242

المطلب الثاني : تزاحم الدائنين المقيدين فيما بينهم 242

الفقرة الأولى : امتياز الدائن المرتهن لأدوات ومعدات التجهيز 243

الفقرة الثانية : امتياز بائع الأصل التجاري وامتياز الدائن المرتهن 245

المبحث الثالث : آثار مساطر صعوبات المقاولة على ترتيب الدائنين وتزاحمهم 246

المطلب الأول : الامتياز المترتب عن فتح مساطر صعوبات المقاولة 246

الفقرة الأولى : الامتياز المترتب على فتح مسطرة المصالحة 247

الفقرة الثانية : امتياز الديون الناشئة بعد فتح المساطر القضائية لصعوبات المقاولة 248

المطلب الثاني : آثار مساطر صعوبات المقاولة على ترتيب الدائنين ومسطرة البيع القضائي للأصل التجاري 249

الفقرة الأولى : آثار مساطر صعوبات المقاولة على ترتيب الدائنين 249

الفقرة الثانية : آثار مساطر صعوبات المقاولة على مسطرة البيع والتوزيع 254

الملاحق 257

قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة 259

المرسوم رقم 2.19.327 بتطبيق القانون رقم 21.18 بتاريخ 8 أكتوبر 2019 المتعلق بالضمانات المنقولة 270

المرسوم رقم 2.20.110 صادر بتاريخ (20 فبراير 2020) بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من لدن وزارة العدل في إطار السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة 281

قرار مشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتاريخ (21 فبراير 2020) بتحديد سعر الأجرة عن الخدمات المقدمة من لدن وزارة العدل في إطار السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة..... 284

قرار لوزير العدل بتاريخ 27يناير 2020، بتحديد تاريخ الشروع الفعلي في العمل بالسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة..... 286

الفهرس..... 287

لعل مؤشر الترتيب الخاص بدوينغ بيزنس Doing Business يعكس فلسفة اقتصادية تقوم على اعتبار أنه وحتى تتمكن المقاولات من النمو والتطور، يجب أن تحصل على قروض. ومسألة الحصول على القروض مرتبطة بخلق الأمن القانوني للمؤسسات المقرضة، وبإيجاد طرق بديلة لضمان القروض، غير الرهون الحيازية.

ولحل هذه المعضلة، عقدت العديد من المشاورات على الصعيد الدولي، وهي المشاورات التي أفضت الى تبني لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة لسنة 2016 ..

وإذا كان كلا من التشريعين المغربي والفرنسي، منسجمان مع مضامين وأهداف قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة لسنة 2016، فالملاحظ هو سقوطهما في هفوات العيوب الشكلية المتعلقة باختيار الاطار القانوني الناظم للضمانات المنقولة، وهو الشيء الذي اثر على جاذبية ومقروئية القانونين معا.

وقد تعمدنا التركيز على مقتضيات القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، منفادين قدر الإمكان الوقوف عند المقارنة بين القانونين المغربي والفرنسي، وذلك تفاديا للخلط بين مقتضياتهما والتيه، مادامت أن الغاية من هذا الكتاب هي تيسير فهم القانون رقم 21.18.

Dr. Mustapha BOUNJA
Les sûretés mobilières selon le code de commerce et le code des obligations et contrats marocains

150 درهما